الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية

أ.د. عيسى حمد الفارسي
أستاذ الاقتصاد - قسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد - جامعة قاريونس

ملخص :

تحاول هذه الورقة أبراز خصائص الاقتصاد الليبي ، وتقدير الآثار الاقتصادية المتوقعة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في حالة استمرار مسار الإصلاحات الاقتصادية الحالية ، وذلك بالتركيز على أهم الانعكاسات الناتجة عن الالتزام بتطبيق الاتفاقيات والتفاهمات ، وكذلك التأكيد على طبيعة دور الدولة في القيام بوظيفة التأهيل الاقتصادي للتقليل من الانعكاسات السلبية وتعظيم مكاسب الانضمام .

مقدمة :

إن التغيرات المتسارعة دولياً في المجال الاقتصادي ، وبروز دور حاسم للمؤسسات الاقتصادية العالمية وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية ، توصل إلى نتيجة مفادها انه لا مجال في عالم اليوم لأية دولة أن تعزل نفسها عن تلك التطورات تحت أي مبرر كان ، حيث أن اختيارها مثل هذا التوجه ستكون حتماً هي الخاسرة ، وستبقي خارج المنظومة الاقتصادية العالمية .

ومن هنا لابد أن يكون الخيار الاستراتيجي لليبيا هو الانضمام إلى هذا الواقع الاقتصادي والموائمة مع متطلباته وشروطه ، الأمر الذي يستدعي - مادام الانضمام واقعاً لا مفر منه - إيجاد استراتيجيات وقائية لمعالجة وضبط أية مؤثرات سلبية قد تنعكس عن هذا الانضمام . وهي الآثار والسلبيات التي ستكون اقل ضرراً على الاقتصاد الليبي من حالة البقاء خارج إطار المنظومة العالمية الاقتصادية ، والتي تشكل منظمة التجارة العالمية إلى جانب البنك والصندوق الدوليين أحد أهم ركائزها الأساسية.

إن ما ذكر سابقاً لا يعني إطلاقاً استسلاماً للواقع المفروض ولا تعاملاً معه على انه قدر محتوم ، وإنما هو نوع من الواقعية التي تدرك موازين القوى ، وتحاول التعامل مع المستجدات العالمية وبحكمة وموضوعية تضع مصلحة الاقتصاد الليبي أولاً ، كما تحاول أن تدفع الإضرار وتجلب المنافع .

لذا فإن سياسات التحرير الاقتصادي والانفتاح التجاري من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي ، يترتب عنه العديد من الآثار والانعكاسات التي تتطلب المفاضلة بين المنافع المتوقعة والتكاليف الناتجة عنها ، من أجل تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تأهيل الاقتصاد الوطني ،

وتعظيم مكاسبه عن طريق رفع مستوي الكفـاءة والقـدرة التنافـسية للقطاعـات الإنتاجية والخدمية.

تحاول هذه الورقة إبراز خصائص الاقتصاد الليبي ، وتقدير الآثار المتوقعة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في حالة استمرار الإصلاحات الاقتصادية الحالية بالتركيز على أهم الانعكاسات الناتجة عن الالتزام بتطبيق الاتفاقيات والتفاهمات المرتبطة بالتجارة في السلع والتجارة في الخدمات ، وبحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة . كما تحاول هذه الورقة أيضاً التأكيد على ضرورة قيام الدولة بوظيفة التأهيل الاقتصادي على المستوي المحلي والإقليمي والدولي لتعظيم مكاسب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، والتقليل من الانعكاسات السلبية المتوقعة .

وبناءاً على ذلك فإن هذه الورقة تتناول المحاور الآتية :

أولاً: مكانة منظمة التجارة العالمية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد

1. التطورات التي عجلت من قيام منظمة التجارة العالمية .

2. أهداف منظمة التجارة العالمية .

3. مهام منظمة التجارة العالمية .

ثانياً: آثار انضمام ليبيا إلى منظمة التجارية العالمية في ظل السياسات والأوضاع الاقتصادية الحالية

1. خصائص الاقتصاد الليبي .

2. الآثار المتوقعة في مجال تجارة السلع:
أ- الآثار المتوقعة المرتبطة بالصادرات .
ب - الآثار المتوقعة المرتبطة بالواردات .

3. الآثار المتوقعة في مجال تجارة الخدمات :
أ- أهمية ومجالات التجارة في الخدمات .
ب- الآثار المتوقعة بشأن تحرير تجارة الخدمات على الاقتصاد الليبي .

4. الآثار المتوقعة في مجال حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة :
أ- جهود الدول المتقدمة في إدماج حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة .
ب- أنواع حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة .
ج- أهم الانعكاسات المتوقعة لاتفاقية حماية الملكية الفكرية على الاقتصاد الليبي .

ثالثاً : دور الدولة في التأهيل الاقتصادي لتعظيم مكاسب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

1. المنطلقات الأساسية المرتبطة بدور الدولة .
2. دور الدولة التأهيلي لتعظيم مكاسب الانضمام :
أ- تأهيل الاقتصاد على المستوي المحلي .
ب- تأهيل الاقتصاد على المستوي المغربي .
ج- تأهيل الاقتصاد على المستوي الدولي .

رابعاً : النتائج والتوصيات

أولاً : مكانة منظمة التجارة العالمية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد

1. التطورات التي عجلت من قيام منظمة التجارة العالمية

لقد حدثت العديد من التطورات في العلاقات الاقتصادية الدولية هيئة الأجواء ووفرت الشروط المناسبة لقيام كيان جديد يشرف على تنظيم العلاقات التجارية الدولية ، ومن أهم تلك التحولات ما يلي [1] :

- انهيار المعسكر الاشتراكي مما أفسح المجال لهيمنة المعسكر الرأسمالي، وانفراده بإدارة الاقتصاد العالمي وتوجيهه والتحكم في مسارات تطوره .

- إخفاق مسيرة التنمية في البلدان النامية وتفاقم مشكلات المديونية ، وما ترتب عن ذلك من قبول اضطراري بالسياسات الاقتصادية الليبرالية كمحاولة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية المتردية ، ومن بينها سياسة تحرير التجارة وتسريع وتيرة الانفتاح الاقتصادي في ظل مشروطية الأطراف القوية في العلاقات الاقتصادية الدولية .

- تطور أزمات الدول الصناعية المتقدمة ، ورغبتها في توسيع أسواقها الخارجية لبعث حركية النشاط الاقتصادي من جهة ، وللتخلص من الأعباء المتزايدة لحماية اقتصادياتها المحلية من جهة أخرى ، ففي مجموعة الدول السبع الأكثر تصنيعاً في العالم ، فان الصادرات السلعية لوحدها تضمن حوالي 23 مليون وظيفة ، وأن كل مليار من الصادرات الإضافية يساهم في إنشاء 19000 وظيفة ، علماً بأن في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تضم الدول الصناعية الكبرى ، يقدر عدد العاطلين فيها عن العمل بـ 35 مليون عاطل ، فان من أفضل السياسات المساعدة على التخفيف من ارتفاع معدلات البطالة هو الاتجاه نحو المزيد من اكتساب الأسواق التجارية الخارجية ، وزيادة صادراتها بصورة تؤدي إلى تحريك النمو بهذه البلدان.

- محدودية الاتفاقيات التجارية التي تمت في إطار الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) من حيث المجالات التجارية والصلاحيات الإدارية ، الأمر الذي استدعي ضرورة توسيعها لتشمل ميادين عديدة في التجارة الدولية تهم الدول المتقدمة بالدرجة الأولي مثل التجارة في الخدمات ، الاستثمار الأجنبي المرتبط بالتجارة ، وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة ، والتي تسيطر على أكثر من 76% من التجارة العالمية في الخدمات في الوقت الحالي .

- تجديد الفكر الليبرالي بمختلف تياراته وروافده ، فبعد إخفاق الفكر الكينزي في إيجاد الحلول للمشكلات المستجدة للاقتصاديات المتقدمة ، حدثت ثورة فكرية ضد المدرسة الكينزية وسياساتها ، أدت إلي صعود تيارات الليبرالية الجديدة تنادي بالدعوة إلى المزيد من الحرية والانفتاح وإعادة اعتبار لقوي السوق بشكل أساسي من خلال تحجيم دور الدولة ، وتصفية قطاعها العام ، وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص ، وأولية للسياسات المرتكزة على

تنمية قوة العرض الكمي في مقابل سياسات الطلب الكلي الفعال ، وأولوية التوازنات النقدية والمالية في مقابل التوازنات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاديات النامية . وأضحت بذلك الرأسمالية في صورتها الليبرالية الجديدة هي الإطار المذهبي الذي يحكم مبادئ وأحكام واتفاقيات منظمة التجارة العالمية .

إن هذه الأوضاع ساعدت على إجراء الترتيبات اللازمة في الجولة الثامنة من جولات التجارة المتعددة الأطراف والتي تمت في إطار الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (الجات) ، والتي سميت بجولة أورغواي ، وكان من أهم نتائجها تحويل الجات إلي منظمة التجارة العالمية في عام 1995 .

1) أهداف منظمة التجارة العالمية

تتضمن أهداف المنظمة تحقيق الأتي [2] :

- رفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة واستمرار نمو الدخل الحقيقي والطلب الفعلي، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتجارة سواء كان ذلك للسلع أو الخدمات. مما يؤدي ذلك إلى استخدام أفضل لموارد العالم ، كل ذلك يجب أن يتم في إطار المحافظة على البيئة .

- الاهتمام بمصالح الدول النامية خاصة الأقل نموا وتأمين حصولها على نصيب عادل في نمو التجارة الدولية يتوافق مع متطلباتها التنموية .

- ولتحقيق هذه الأهداف ، فإن الاتفاقية تطلب من الأطراف الدخول في اتفاقيات بين الأطراف تؤدي إلى تحقيق خفض كبير في الرسوم الجمركية وغيرها من الحواجز الجمركية ، والقضاء على المعاملات التمييزية في العلاقات التجارية الدولية .

2) مهام منظمة التجارة العالمية

تعتبر منظمة التجارة العالمية (WTO) (World Trade Orgnization) تتويجاً للنتائج التي تم التوصل إليها في جولة أورغواي للمفوضات التجارية متعددة الأطراف . ولقد بدأت المنظمة نشاطها منذ بداية يناير عام 1995 للإشراف على تطبيق الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في هذه الجولة من المفاوضات . ووفقاً لما جاء باتفاقية إنشاء المنظمة ، فانه يمكن إيجاز أغراض ومهام هذه المنظمة فيما يلي [3] :

- تسهيل وتنفيذ إدارة الاتفاقيات الجديدة التي تم التوصل إليها في جولة مفاوضات أورغواي متعددة الإطراف ، بالإضافة إلي الاتفاقيات الجديدة في مجال التجارة الدولية في السلع الزراعية ، والمنسوجات والملابس ، والخدمات ، والملكية الفكرية وغيرها من الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في جولات مفوضات أورغواي .

- إن المنظمة ستكون مكلفة بتسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف (Multateral Trade Agreements) وهي تلك الاتفاقيات واللوائح القانونية الملزمة لجميع أعضاء

المنظمة ومنها الاتفاقية العامة لتجارة السلع ، والاتفاقية العامة لتجارة الخدمات ، والاتفاقية المتعلقة بكل من الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية والتدابير التجارية المرتبطة بالاستثمار ، وكذلك الاتفاقية التجارية الجماعية (Plurilateral Trade Agreements) وهي الاتفاقيات الملزمة للدول المتوقعة عليها فقط ، ومنها الاتفاقيات المتعلقة بالطيران المدني ، والمشتريات الحكومية ، والاتفاقية الدولية لمشتقات الألبان والاتفاقية الدولية حول لحوم البقر .

- الأشراف على تنفيذ وتفعيل وثيقة التفاهم الخاصة بإجراءات وقواعد تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء في المنظمة (Dispute Settlement Understaning (DSU)).

- الأشراف على تنفيذ وتفعيل آلية مراجعة السياسات التجارية (Trade Policy Review Mechanism (TPRM)).

- التعاون كلما كان ذلك مناسباً مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكلات التابعة لهما بهدف تحقيق نوع من الانسجام والتناسق في صنع السياسات الاقتصادية العالمية .

إن قيام منظمة التجارة العالمية بهذه الوظائف والصلاحيات والمجالات الجديدة لإقامة نظام اقتصادي عالمي يقوم على مجموعة من المبادئ التي ينبغي على الدولة العضو الالتزام بها ، ومن أهم تلك المبادئ ما يلي[4] :

1. مبدأ الدولة الأولي بالرعاية أو التجارة بدون تمييز Most Favored Nation

يعد هذا المبدأ الركيزة الأساسية التي تقوم عليها تحرير التجارة الدولية . وهذا المبدأ يعني أن أية تنازلات سواء في صورة تخفيضات جمركية أو غيرها قدمت لأحد الأطراف ، يلزم تعميمها على بقية الأطراف . ويعرف هذا المبدأ بمبدأ التجارة بدون تتميز بين الأطراف .

ويؤدي تطبيق هذا المبدأ إلى انسياب التجارة بطريقة أسهل واقل تكلفة ، حيث لا يتطلب ذلك التفاوض وإعادة التفاوض ، من اجل الحصول على تنازلات من الأطراف المتعاقدة .

2. مبدأ المعاملة الوطنية العادلة National Treatment

يحظر هذا المبدأ على الدولة التمييز بين المنتجات المستوردة والمنتجات المحلية من ناحية عدم اللجوء إلى فرض ضرائب أو رسوم أو إجراءات إدارية على المنتجات المستورة تفوق ما يفرض على المنتجات المحلية .

3. مبدأ الشفافية Transparency

يقصد بالشفافية بأن يقتصر حماية الصناعات المحلية في المنافسة الأجنبية على استخدام الرسوم الجمركية فقط

دون اللجوء إلي الإجراءات الأخرى غير الجمركية كحظر الاستيراد أو تقييد الواردات من خلال نظام الحصص ، ومغزى ذلك أن التعرفة الجمركية يمكن قياسها ومتابعة آثارها بطريقة أفضل من القيود الكمية . ويعرف هذا المبدأ بمبدأ حماية الصناعات الوطنية من خلال الرسوم الجمركية.

4. مبدأ المنافسة العادلة

ويعني هذا المبدأ عدم ممارسة سياسات الدعم والإغراق واستخدام عوائق فنية أمام حركة التجارة .

ويقصد بسياسات الإغراق (Dnmping) تصدير الدولة لمنتجاتها بأسعار اقل من السعر الحقيقي لهذه المنتجات ، لان من شان ذلك أن يوقع ضرراً جسيماً بمصالح المنتجين المحليين في الدول المستوردة ، أو يهدد بوقوع هذا الضرر ، وتخول الاتفاقية الإطراف المتعاقدة فرض رسم تعويضه لإلغاء اثر الإغراق[5].

5. السماح باللجوء الإجراءات وقائية Safeguard Measures

يسمح هذا المبدأ باللجوء إلي إجراءات حمائية إذا تعرضت الدولة لتدفق واردات تؤدي إلى الأضرار ببضاعتها . والإجراءات قد تشمل القيود الكمية (Quota System) ، ووقف التنازلات التي التزمت بها من تخفيضات جمركية . بعبارة أخرى يجوز للدولة المنظمة إلى الاتفاقية إذا واجهت تدفقاً مفاجئاً وضخماً من الواردات من سلعة معينة على نحو يلحق ضرراً جسيماً بالمنتجين المحليين لهذه السلع أو يهدد بوقوع الضرر ، أن تفرض قيوداً تجارية على السلع الموردة إليها عن طريق وقف ما سبق أن تعهدت به من التزامات (تخفيضات) في التعريفة الجمركية جزئياً أو كلياً بشرط أن يطبق هذا الإجراء دون تمييز بين الدول المصدرة ، مع الالتزام بإلغاء هذه الإجراءات خلال فترة زمنية معينة باعتبارها إجراءات مؤقتة [6] .

ثانياً: أثار انضمام ليبيا إلي منظمة التجارة العالمية في ظل السياسات والأوضاع الاقتصادية الحالية

1. خصائص الاقتصاد الليبي

من اجل تقدير أثار وانعكاسات انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية ، لابد من إبراز بعض خصائص الاقتصاد الليبي التي تحدد لنا بشكل أولي حجم المكاسب المتوقعة والانعكاسات السلبية المحتملة .

إن الاقتصاد الليبي يعتبر من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم الموارد والثروات المالية التي يتميز بها ، والإمكانيات التنافسية الممكنة . ومع ذلك فان توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحياناً ، والآثار السلبية للسياسات الاقتصادية غير الكفوة المرتبطة بها قد افرز أوضاعاً اقتصادية جعلت الاقتصاد الليبي يتميز بالخصائص التالية :

أ. نقص القوى العاملة المحلية الماهرة وارتفاع معدل النمو السكاني:

ازداد عدد السكان الليبيين بمعدلات مرتفعة وسريعة ، حيث ارتفع عدد السكان من 4873.5 ألف نسمة عام 1994 ، إلى 5347.5 ألف نسمة عام 1997 ، ثم إلى 5426.8 ألف نسمة عام 2000 ، إذ بلغ معدل النمو السنوي للسكان 3.1 % خلال الفترة 1994 – 2000 [7] .

ولقد نجم عن تزايد الطلب على العمالة ، وضيق قاعدة عرض السوق المحلية، وجود عجز في القوى العاملة الماهرة المطلوبة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مما أدي إلى زيادة الطلب على العمالة الأجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية من 156 ألف عامل عام 1994 إلى 169.4 ألف عامل عام 1997 ، ثم إلى 380.9 ألف عامل عام 2000.

ب. اتساع المساحة الجغرافية لليبيا :

بالنظر لاتساع المساحة الجغرافية ، وقلة عدد السكان فقد وصلت الكثافة فيها إلى 2.6 شخص للكيلو متر المربع الواحد ، وبقدر عدد السكان المدن الرئيسة بنحو 87% من مجموع السكان ، بينما يصل سكان المناطق الريفية إلى حوالي 13% من المجموع . وتشكل هذه الظواهر واحداً من العوائق التي تحد من التوسع في النشاطات الإنتاجية اعتماداً على المصادر المحلية للسكان [8] .

ج. درجة الاعتماد على العالم الخارجي:

يعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات المنكشفة على العالم الخارجي ، حيث أن التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) تمثل أكثر من 50% خلال الفترة 1994 – 2004 ، الجدول رقم (1) ، في حين انه لا تزيد هذه النسبة عن 40% في بقية الدول العربية و45% في الدول الصناعية [9] . الأمر الذي يعكس درجة الاعتماد على العالم الخارجي ، ومحدودية الطاقات الإنتاجية المحلية في تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات ، سواء الاستهلاكية أو الاستثمارية منها ، هذا على الرغم من انه قد يعبر عن ارتفاع مستويات المعيشة .

وتعكس الأرقام الواردة في الجدول رقم (1) مدي ارتباط الاقتصاد الليبي بالاقتصاد العالمي واعتماده الشديد عليه ، كما تعكس أيضاً حقيقة أساسية أخرى، وهي انه بالرغم من جهود التنمية التي بذلت خلال السنوات الماضية ، فان نسبة الاعتماد على العالم الخارجي ما زالت مرتفعة ، ولابد من استمرار الاقتصاد الليبي في تخصيص مخصصات كبيرة للاستثمارات الصناعية والزراعية لفترات طويلة حتى يستطيع توسيع قاعدته الإنتاجية.

جدول رقم (1) التجارة الخارجية ودرجة الانكشاف الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1994 -2004

السنة	الصادرات (1)	الواردات (2)	التجارة الخارجية (3)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (4)	درجة الانكشاف الاقتصادي 100 (4/3)
1994	9716 .0	4637 .7	14353 .7	30143 .1	47 .6
1995	9301 .9	4990 .0	14291 .9	30810 .1	46 .4
1996	9894 .9	5294 .2	15189 .1	34083 .4	44 .6
1997	9057 .9	5605 .8	14663 .7	36174 .3	40 .5
1998	5927 .7	5502 .5	11430 .2	31486 .4	36 .3
1999	7940 .2	4158 .8	12099 .0	30351 .5	39 .9
2000	10217 .4	3740 .2	13957 .6	34782 .8	40 .1
2001	8967 .4	4420 .5	13387 .9	29327 .8	45 .6
2002	8015 .5	4399 .3	12414 .9	19675 .5	63 .1
2003	11487 .6	4343 .0	15830 .6	24618 .7	64 .3
2004	15969 .4	6323 .3	22292 .7	30874 .3	72 .2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 46 ، الربع الأول ، 2006.

د. اقتصاد ريعي :

يعتبر الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على إستراتيجية استنزاف للثروة النفطية بشكل لا تراعي فيها محدودية الاحتياطيات وضرورة استخلاصها والكفاءة في تخصيص عائداتها ، والعدالة في توزيع منافعها وحماية حقوق الأجيال اللاحقة فيها . وأن هذا الوضع الذي يقوم على سياسة التوسع في التسويق للنفط الخام على حساب إستراتيجية التصنيع لهذه الثروة سيجعل الاقتصاد الليبي رهين للتقلبات التي تحدث في أسعار النفط في السوق الدولية ، وبالتالي انعكاسات ذلك على سياسة التنمية الاقتصادية في ليبيا .

إن خاصية الاعتماد على الصادرات النفطية التي تساهم بحوالي 35% من الناتج المحلي الإجمالي ، وحوالي 95% من إجمالي الصادرات ، لا شك أنها ستؤثر في فعالية الانضمام إلي منظمة التجارة العالمية كما سوف نوضحه لاحقا.

ه. ضعف أداء القطاع العام :

تؤثر السياسات المتبعة في القطاع العام على حركة النشاط الاقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة تلك السياسات في المؤسسات الاقتصادية ، وتعطل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية . كما تعمل على تنامي الاقتصاد الموازي وتزايد أحجام الثروة التي تتحرك في قنواته ، الأمر الذي ستؤثر على حجم منافع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

فكم من جهود تبددت بسبب ضعف مؤسسات القطاع العام ، وانتشار الفساد والبيروقراطية فيها ، وكم هي المشاريع التي عطلت أو ألغيت أو جمدت وتحمل المجتمع من جراء ذلك تكاليف باهظة بسبب تغيب القوانين وتجاوز الهيئات والتعدي على الصلاحيات، وهذا الوضع اضعف قدرة القطاع العام وزعزعت عنصر الثقة فيه ، وهذه الأمور أساسية في عملية الإصلاح والتأهيل الاقتصادي لمواجهة تحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي .

2 . الآثار المتوقعة في مجال تجارة السلع

لقد تطورت العلاقات التجارية المتعددة الأطراف في مجال تجارة السلع لتشمل مجالات عديدة مثل التجارة في السلع الصناعية ، والتجارة في السلع الزراعية ، والتجارة في المنسوجات والملابس ... الخ

ومن اجل معرفة الآثار المتوقعة بالنسبة للاقتصاد الوطني سوف نتفحص التركيب السلعي للصادرات والواردات الليبية فيما يلي :

أ. الآثار المتوقعة المرتبطة بالصادرات:

يعتمد الاقتصاد الليبي بصورة رئيسة على الصادرات النفطية التي تتأثر أسعارها وكمياتها بدرجة كبيرة بعوامل ومؤثرات خارجية ، مما يجعل منه اقتصاداً سريع التأثير بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط العالمية[10] . لذلك فإن تنوع التركيب السلعي للصادرات الليبية يعتبر مؤشراً مهماً في تصحيح مسار الهيكل الاقتصادي .

ولكن ما مدي التقدم الذي أحرزه الاقتصادي الليبي في سبيل تنويع صادراته بوجه عام ، وزيادة نصيب الصادرات الصناعية بوجه خاص؟

يمكن الإجابة على هذا التساؤل بالنظر إلى الجدولين (2) و(3) ملحق رقم (1)،(2) اللذين يوضحان التركيب السلعي للصادرات الليبية والتوزيع النسبي لها حسب أقسام السلع خلال الفترة 1994 – 2004 . ويتبين من الجدولين أن الوقود المعدني (النفط والغاز) يمثل النصيب الأوفر من مجمل الصادرات الليبية ، وأن كان هناك بعض التذبذب البسيط في هذه الأهمية ، إلا أن هذه النسبة لم تنخفض عن 92% خلال الفترة 1994-2004 . أما بالنسبة للصادرات من المواد الكيماوية فقد كانت مساهمتها ضعيفة ولم تجاوز في أحسن الأحوال 4.5% . كما أن الصادرات الصناعية هي أيضاً مساهمتها منخفضة ولم تتجاوز 3% خلال الفترة 1994 -2004 ، الجدول رقم(3) ملحق رقم (2) .

ومن هنا يمكن القول بان الاقتصاد الليبي في المدى القصير والمتوسط وفي ظل السياسات الاقتصادية الحالية لا يستطيع أن يحدث تغير في التركيب الهيكلي للصادرات الليبية، فهو لا يستطيع إنتاج سلع بديلة جديدة يكتسب من خلالها أسواقاً خارجية ، وبالتالي تبقي الموارد النفطية تشكل النسبة

الكبرى من حصيلة الصادرات الليبية .

ومن المعلوم بان سعي الدول للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يرتبط في كثير من الأحيان بالحوافز المتعلقة بحرية الدخول إلي الأسواق ، وضمان منافذ في السوق الدولية ، وخاصة أسواق الدول المتقدمة . ولما كانت المنتجات البترولية والغازية غير مشمولة بالمعالجة المباشرة في اتفاقيات السلع بمنظمة التجارة العالمية، فهذا يعني بأن أكثر من 92% من صادرات السلع الليبية لا تستفيد من أية مزايا يُتيحها الانضمام وهذا ماتوضحه البيانات الواردة بالجدولين رقم (2) و(3) ملحق رقم (1) ، (2) .

وهذا أيضاً يعني بان ليبيا لا تستفيد من خلال انضمامها إلى المنظمة من المزايا التي يتيحها الانفتاح التجاري أمام السلع والخدمات بحكم محدودية وضعف الصادرات غير النفطية التي لا تتجاوز 8% من أجمالي الصادرات الليبية.

هذا الوضع يستدعي ضرورة تبني إستراتيجية واضحة المعالم لتنمية بدائل الصادرات تمكن الاقتصاد الليبي من تعظيم مكاسب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تقوم على الآتي :

- وضع السياسات الرامية إلى تشجيع الصناعات التصديرية ذات الميزة النسبية، والقادرة على الوصول إلى الأسواق الخارجية وتنسيق هذه السياسات مع الدول المغرب العربي والدول العربية والأفريقية.

- الاهتمام بقضايا البحث والتطوير بالنسبة لمختلف صناعات التصدير خاصة غير النفطية منها وبما يساعد على إزالة الحواجز التي توضع أمام هذه الصادرات بحجج تلوث البيئة أو عدم المطابقة للواصفات العالمية .

- الاستفادة من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الرامية إلى عدم التمييز في المعاملة بين الدول ، وهذا يقتضي الاهتمام بالإنتاج طبقاً للمواصفات العالمية، كما أن قيام اتحاد جمركي بين دول اتحاد المغرب العربي ربما يساعد كثيراً في هذا الجانب باعتبار استفادة الصناعات التصديرية من الحوافز التشجيعية التي يتم أقرارها في ظل هذا الاتحاد .

- إجراء الدراسات والمسوحات التسويقية الهادفة إلى تنمية الصادرات الليبية من خلال التعرف على أسواق المنتجات ذات الميزة النسبية التنافسية بالنسبة لمختلف الأسواق ، وبما يساعد على الوصول إلى أسواق جديدة للصادرات الليبية .

- تفعيل دور القطاع المصرفي لتقديم المزيد من التمويل للصادرات الليبية ، وبما يساعد على قيام مصرف متخصص في مجال تنمية وتمويل الصادرات الليبية.

ب- الآثار المتوقعة المرتبطة بالواردات :

هناك اثرين لاتفاقية السلع على الاقتصاد الليبي ، ونعتقد بأنها سلبية في المدى المنظور في ظل استمرار السياسات الاقتصادية الحالية ، وهما :

- الآثـار الناجمـة عـن ارتفـاع أسـعار الواردات :

لاتفاقيـة الـسلع أثـار عديـدة علـى الـواردات الليبيـة ، والتـي تـشكل الـسلع الأساسية والغذائية نسبة 20% من أجمالي الـواردات الليبيـة خـلال الفتـرة 1994 – 2004 ، وذلك لأنها ارتفعت من 788.0 مليـون عـام 1994 إلـي 611.1 مليون دولار عام 1999 ، ثم إلى 888.4 مليون دولار عام 2004 الجدول رقم (4) ملحق رقم (3) .

إن تحرير التجارة بموجب الاتفاقيات الجديدة يتطلب رفع دعم الدول المتقدمة لمنتجاتها الزراعية ، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك السلع، وستتحمل معظم الدول المستوردة للغذاء خسائر سنوية ، ولقد قدرت بالنسبة للبلدان العربية بحوالى 5 مليار دولار [11] .

وهذا يعني بأن فاتورة الواردات الغذائية الليبية سوف ترتفع بشكل واضح، هذا إذا ما علمنا بان ليبيا تواجه عجزاً في معظم مجموعات السلع الغذائية الرئيسية وخاصة القمح والألبان والسكر والزيوت النباتية واللحوم ، إذ بلغ صافي المستوردات من المواد الغذائية مبلغ تجاوز 1.22 مليار دولار [12] .

ومن جهة أخرى فان من الآثار الايجابية لهذا التحرير للسلع الغذائية من شانه أن يدفع إلى إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي وتنمية الميزة التنافسية للاقتصاد الزراعي الليبي نتيجة زيادة الحافز الاستثمار الزراعي ، الأمر الذي سيساعد على تحقيق التنمية الزراعية إذا توافق هذا الوضع الجديد المتوقع مع سياسة زراعية تأهيلية للقطاع الزراعي تدعمها الدولة تهدف إلي رفع مستوي الكفاءة الإنتاجية في هذا القطاع من خلال تطوير المنتجات ، وتخفيض تكاليف الإنتاج والتسويق لمواجهة المنافسة المحتملة في الداخل ، وللتمكن من اغتنام فرص فتح الأسواق في الخارج .

أما بالنسبة للواردات من للسلع الصناعية فأنها ستشهد نمواً تدريجياً في الأسعار، وخاصة في الفروع والأنشطة الصناعية الأساسية على الرغم من الإجراءات المتعلقة بتخفيض الدعم والرسوم والقيود الأخرى ، وذلك لعدة أسباب لعل أهمها تزايد التركيز والاندماج بين الشركات الكبرى ، والهيمنة الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات على الصناعات الهامة ، الأمر الذي سيجعل تحكمها في الأسعار تحكماً احتكارياً ، وهذا سينعكس بشكل سلبي على معظم الاقتصاديات النامية ومنها الاقتصاد الليبي . هذا مع العلم بان منظمة التجارة العالمية لم تعالج بشكل دقيق الدور المتعاظم للشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها الاحتكاري على كفاءة الأسواق وحرية المنافسة.

وبذلك يتوقع ارتفاع فاتورة السلع الصناعية ، والنصف مصنعة ، في ظل ضعف الاقتصاد الليبي وعدم قدرته على تطوير بدائل الواردات، وضعف المؤسسات الصناعية الإنتاجية في ظل السياسات الاقتصادية المطبقة. إذ تعتبر ظاهرة انخفاض مستويات الكفاءة الإنتاجية

بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ، وانخفاض جودة المنتجات في الاقتصاد الليبي ، نتائج حتمية لسوء استخدام الموارد الاقتصادية من جهة ، والبيروقراطية والفساد الإداري من جهة أخرى[13].

- أثار تدفق الواردات على الاقتصاد الوطني

لقد ألغت ليبيا معظم القيود الكمية على الواردات ، وخفضت بشكل ملحوظ الرسوم الجمركية على معظم السلع . كما ازدادت وتيرة الانفتاح التجاري المرتبط بالواردات السلعية ، ومع قرب استكمال ترتيبات التفاوض مع منظمة التجارة العالمية سوف تلتزم ليبيا بمعدلات التخفيض المحددة بالنسبة للدول النامية سواء تلك المرتبطة بالسلع الصناعية أو السلع الزراعية...الخ . وهذا يعني تزايد تدفق الواردات السلعية المتنوعة في ظل أوضاع اقتصادية داخلية لا تساعد على تطور الأنشطة الإنتاجية ، الأمر الذي سيؤدي إلى قيام منافسة غير متوازنة ينتج عنها أثار سلبية على مختلف الأنشطة الإنتاجية بوضعيتها الحالية غير التنافسية . وهذا لا يساعد على بناء اقتصاد إنتاجي يقوم على قطاعات إنتاجية تزداد اندماجاً وتكاملاً وترابطاً خاصة في ظل غياب إستراتيجية شاملة للنهوض بالاقتصاد الوطني .

- الآثار الناجمة عن انخفاض الإيرادات

إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، وما يترتب عليه من التزامات سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة للدولة دون أن يكتسب الاقتصادي الليبي فرصاً بديلة لتعويضه عن الخسائر المتوقعة التي قد تنتج عن :

- الخسائر المتوقعة الناتجة عن إلغاء القيود الكمية على الواردات وانعكاساتها المرتبطة بزيادة تدفق الواردات بصورة قد تتجاوز الطاقة الاستيعابية الاستهلاكية للاقتصاد الليبي من جهة ، وزيادة تبذير حصيلة الصادرات الإستراتيجية المتمثلة في ثروة النفط والغاز ، إذا كان الأمر يتعلق بالواردات من السلع الاستهلاكية الترفيهية .

- الخسائر المتوقعة الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية باعتبار أن ليبيا تعتمد في تلبية احتياجاتها من الغذاء على المصادر الخارجية . حيث يعاني القطاع الزراعي من تدهور ملحوظ فهو رهين التغيرات في الظروف المناخية ، ولذلك نلاحظ تدهور إنتاج بعض السلع الزراعية الأساسية خلال الفترة 1997 – 2000 فإنتاج القمح انخفض بنسبة 77% ، والشعير بـ 80% ، واللحوم بـ 84% ، والحليب بـ 95% والبيض بـ 97% ، وذلك خلال عام 2000 مقارنة بعام 1999، الجدول رقم (5) .

إن هذا الوضع يكلف خزينة الدولة خسائر تقدر بملايين الدولارات في حالة ارتفاع القدرة الشرائية للمستهلك الليبي، إلا إذا قامت الدولة بتبني إستراتيجية لتأهيل الاقتصاد الوطني تقوم على تطوير مؤسساته الإنتاجية لتحقيق اندماج ايجابي في العلاقات الاقتصادية

الدولية ، وبالتالي تعظيم مكاسب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

70% في الناتج المحلي الإجمالي ، ويعمل على تشغيل أكثر من 75% من الأيدي

جدول رقم (5) الإنتاج الكلي لأهم المنتجات الزراعية خلال الفترة 1997 –2000 (*)

السنة / نوع الإنتاج	1997	1998	1999	2000	معدل النمو (%) 2000 – 99
القمح	27 .3	47 .0	69 .0	15 .6	– 77 .4
الشعير	118 .7	217 .0	305 .0	60 .4	– 80 .2
اللحوم	160 .0	133 .0	213 .0	34 .4	– 83 .8
الحليب	237 .0	224 .0	270 .0	12 .7	– 95 .3
البيض (مليون بيضه)	968 .0	102 .5	1140 .0	30 .6	– 97 .3

المصدر: مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث الإحصاء ، التقرير السنوي الخامس والأربعون، السنة المالية 2001 .
(*) يصعب توفر بيانات بعد عام 2000 منشورات عن الجهات الرسمية .

3. الآثار المتوقعة للانضمام في مجال تجارة الخدمات:

أ) أهمية ومجالات التجارة في الخدمات:

يعتبر مجال التجارة في الخدمات من المجالات الهامة والجديدة التي تعرضت لها جولة أورغواي وشملتها الاتفاقيات الجديدة ، وأصبحت من الميادين التي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية من خلال تطبيق الاتفاقية المرتبطة بها المعروفة باسم الاتفاقية الدولية في مجال الخدمات (GATS) .

ويلعب قطاع الخدمات دوراً حيوياً في العديد من اقتصاديات دول العالم وخاصة المتقدمة ، وذلك نظراً لمساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، وإيجاد فرص عمل وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى . فهو يساهم بنسبة تصل إلى

العاملة في الدول المتقدمة ،كما يساهم بنسبة تصل إلى 50% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية . كما تمثل تجارة الخدمات بصفة عامة حوالي 20% من أجمالي التجارة العالمية من السلع والخدمات [14] .

ولقد ألزمت الدول الأعضاء وفق أحكام اتفاقية الخدمات بقواعد عامة يجب تطبيقها على جميع الدول وجميع القطاعات الخدمية وفق أشكال التوريد الأربعة للخدمات وهي[15].

- التوريد عبر الحدود .
- الاستهلاك خارج الحدود .
- الوجود التجاري .
- التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين .

ولمعرفة حجم الآثار الايجابية والسلبية التي ستترتب على تحرير تجارة

الخدمات ، لابد من إبراز أهم الأنشطة الخدمية التي يشملها قطاع الخدمات ، والتي أعدتها مجموعات المفاوضات بشأن الخدمات وهي[16] :

1- خدمات الأعمال : وتشمل
- الخدمات المتخصصة مثل الخدمات القانونية ، المحاسبية ، الهندسية، معمارية، طبية وغيرها .
- خدمات الحاسبات الآلية والخدمات الأخرى ذات الصلة مثل الخدمات الاستشارية المتعلقة بتركيب الحاسبات الآلية ، خدمات تنفيذ البرامج ، خدمات معالجة البيانات ، خدمات قواعد البيانات .
- خدمات البحوث والتطوير وتشمل خدمات بشأن العلوم الطبيعية ، خدمات بشأن العلوم الاجتماعية والإنسانية ، خدمات البحوث والتطوير متعددة التخصصات .
- خدمات عقارية وتشمل خدمات مرتبطة بالممتلكات المملكة أو المستأجرة .
- خدمات الإيجار / التأجير بدون مشغل ، وتشمل خدمات بخصوص السفن، خدمات بخصوص الطائرات ، خدمات بخصوص نقل أخرى.
- خدمات أعمال أخرى وتشمل استشارات إدارية ، خدمات الاختيارات الفنية والتحاليل ، استشارات علمية وفنية ، التصوير ، الطباعة والنشر، خدمات أخرى .

2- خدمات الاتصالات : وتشمل
- خدمات بريديه .
- خدمات بريد سريع .
- خدمات اتصالات مثل (خدمات هاتفية) ، خدمات نقل البيانات بالإرسال السريع ، خدمات التلكس ، خدمات التلغراف ، خدمات الفاكسيميل ، خدمات البريد الالكترونية ، خدمات بريد صوتي ، خدمات نظم معلومات آنية أو معالجة بيانات ، خدمات تحويل الرموز والشفرات ، خدمات أخرى.
- خدمات الوسائل السمعية والبصرية مثل خدمات أنتاج توزيع الأفلام السينمائية وشرائط الفيديو ، خدمات الإذاعة والتلفزيون ، خدمات التسجيل الصوتي ، خدمات أخرى .

3- خدمات إنشائية : وتشمل
- خدمات إنشائية عامة للمباني.
- خدمات إنشائية عامة هندسية
- خدمات أعمال التركيب والتصنيع.
- خدمات أتمام البناء وأعمال التشطيب.

4- خدمات التوزيع : وتشمل
- خدمات الوكلاء بالعمولة.
- خدمات تجارية الجملة.
- الخدمات تجارة التجزئة.
- خدمات حقوق الامتياز التجارية .

5- الخدمات التعليمية : وتشمل
- خدمات التعليم الابتدائي.
- خدمات التعليم الثانوي.
- خدمات التعليم العالي.
- خدمات تعليم الكبار .

6- خدمات البيئة : وتشمل
- خدمات المجاري .
- خدمات التخلص من النفايات.
- خدمات الصرف الصحي.
- خدمات أخري.

7- الخدمات المالية : وتشمل
- جميع خدمات التأمين مثل التأمين على الحياة ، التأمين من الحوادث، التأمين الصحي ، إعادة التأمين .
- الخدمات المصرفية وتشمل قبول الودائع ، الإقراض بكافه أنواعه، التأجير التمويلي ، الضمانات والالتزامات ، الاتجار لحساب المنشأة أو لحساب العملاء سواء في بورصة أو في سوق الأوراق المالية ، المشاركة في إصدار الأوراق المالية بكافة أنواعها ، السمسرة المالية ، إدارة الأصول ، خدمات التسوية والمقاصة للأصول المالية ، الخدمات الاستشارية المالية ، خدمات مالية أخرى .

8- الخدمات الصحية والاجتماعية : وتشمل
- خدمات المستشفيات.
- خدمات الصحة البشرية.
- خدمات اجتماعية .

9- السياحة والسفر والخدمات ذات الصلة: وتشمل
- الفنادق والمطاعم .
- وكالات السفر.
- خدمات المرشدين السياحيين .

10- الخدمات الرياضية والثقافية والترفيهية : وتشمل
- خدمات الترفيه (بما فيها المسرح وفرق الغناء والسيرك).
- خدمات وكالات الأنباء .
- المكتبات والمحفوظات والمتاحف.
- الرياضة.

11- خدمات النقل : وتشمل
- النقل البحري.
- النقل الجوي.
- النقل الفضائي .
- النقل بالسكك الحديدية .
- خدمات النقل البري .
- خدمات خطوط الأنابيب .
- خدمات مساعدة لجميع وسائل النقل .

ب) الآثار المتوقعة بشأن تحرير تجارة الخدمات :

إن انضمام ليبيا إلي منظمة التجارة العالمية يعني قيامها بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحرير قطاع الخدمات ، وفي ظل استمرار السياسات والأوضاع الحالية ، فإن المؤسسات الليبية سوف تكون في وضعية غير تنافسية ، وبالتالي لا تستطيع الصمود والبقاء في السوق العالمية والمحلية لمحدودية إمكانياتها وخدماتها ، وضعف مستويات أدائها. وإذا أخذنا الخدمات التي لها آثار سريعة ومباشرة مثل الخدمات المالية بأهم فروعها وهي المصارف وشركات التأمين ، سواء العامة منها أو الخاصة ، فإنها لا تستطيع منافسة المصارف وشركات التأمين العالمية والتي تتميز بقدرتها وجودة وتنوع خدماتها وكفاءتها الإدارية وقدراتها التسويقية والإعلامية ، الأمر الذي يمكنها من استقطاب معظم الودائع ، وبالتالي التحكم في توجيهها إلي المجالات الاستثمارية وميادين التوظف التي تتناسب مع سياساتها بغض النظر عن مصلحة الاقتصاد الليبي ، رغم ما قد يرافق ذلك من فرص استفادة المستهلك لهذه الخدمات من حيث السعر والجودة والوقت وكفاءة

الأداء والتنوع في تشكيلة الخدمات .

فالمصارف الليبية بمستويات أدائها الضعيف وخدماتها المتدنية تشكل مخاطر وتحديات أكيدة على الاقتصاد الوطني الذي سيبقى رهين هذه الخدمات المحدودة المتدنية أو يندمج بشكل سلبي ومتسرع ، ويصبح تحت تصرف المصارف الأجنبية وبالتالي في خدمة المصالح المالية الدولية.

كما يمكن ملاحظة نفس الآثار في مجال السياحة والسفر فالتوسع الانتشاري للوكالات السياحية والشركات الدولية المرتبطة بها في ظل غياب المؤسسات المحلية المؤهلة سينجم عنه تحويلات سلبية تستنزف تياراً متدفقاً من القيم المضافة والعملات الصعبة من خلال تحويلات الشركات لإرباحها للخارج ، رغم الايجابيات التي يمكن أن يتيحها تنشيط هذا القطاع ، إلا أن الوضعية الحالية تستدعي تأهيل القطاع السياحي وتطوير فروعه المختلفة لتعظيم مكاسب الانضمام وتقليل مخاطره المحتملة .

4. الآثار المتوقعة للانضمام إلي المنظمة في مجال حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة

أ) جهود الدول المتقدمة في إدماج حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة:

يعتبر مجال حقوق الملكية الفكرية المرتبط بالتجارة من المجالات الجديدة لنطاق عمل منظمة التجارة العالمية . ولقد أدي التطور التقني الذي شهده العالم خلال السنوات الماضية إلي حدوث تغيرات سريعة في أسلوب الإنتاج وأدواته ومنتجاته ، وأخذ دور المعلومات والاختراعات يتزايد في مجال تطوير وزيادة كفاءة النظم الاقتصادية المختلفة ، حيث أدي ذلك إلي تكوين أسواق جديدة تختص بمبادلة المنتجات الفكرية والإتجار فيها . وأصبحت دول العالم وخاصة المتقدمة منها تعتمد على المنتجات الفكرية في تحقيق التطور الاقتصادي . وتقوم بتخصيص نسب تصل إلي 3 % في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي لأعمال البحث والتطوير في المجالات المختلفة بهدف إنتاج سلع وخدمات جديدة أو زيادة الإنتاجية والجودة للسلع القائمة[17].

كما عمدت الدول المتقدمة على عقد العديد من الاتفاقيات الدولية لحماية حقوقها المرتبطة بالملكية الفكرية ، والتي انضمت إليها العديد من الدول المتقدمة والنامية، ومن أهم هذه الاتفاقيات اتفاقية برن (Berne) عام 1886 لحماية الأعمال الأدبية والفنية وحقوق التأليف ، واتفاقية باريس عام 1883 لحماية الملكية الصناعية، واتفاقية روما عام 1961 لحماية المؤدين ومنتجي التسجيلات ، واتفاقية واشنطن عام 1989 لحماية الملكية الفكرية للدوائر المتكاملة . كما تم إنشاء منظمة دولية تعني بالإشراف على تطبيق بنود الاتفاقيات المذكورة وتعرف بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية (وايبو) عام 1967 (WIPO) The World Intellectual Property Organization.

ب) أنواع حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة :

لقد حددت الاتفاقية أنواع الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة والتي أصبحت تدخل ضمن نطاق عمل منظمة التجارة العالمية ، وهذه الأنواع تشمل الأتي:

1- حقوق المؤلف Copyrights

حيث نصت الاتفاقية على حماية الأعمال الأدبية والفنية ، كما جاءت في اتفاقية (Berne) لحماية المصنفات الأدبية والفنية . كما نصت أيضاً على حماية الحقوق المعنوية للمؤلف (Moralrights) والتي يقصد بها حماية حق المؤلف أو الممثل في عدم أحداث أي تغيرات في صورته ، وتبلغ هذه الحماية خمسون عاماً سواء للمؤلف أو الممثل أو منتجي التسجيلات الصوتية.

2- براءات الاختراع Patents

توفر الاتفاقية الحماية لجميع الاختراعات الجديدة سواء المرتبطة بالمنتجات أو بالعمليات الصناعية في ميادين التكنولوجيا إذا كانت جديد، وتنطوي على خطوة ابتكارية وقابلة للتطبيق الصناعي .

3- العلامات التجارية Trade Marks

تعمل الاتفاقية على حماية العلامات التجارية التي تميز السلع والخدمات بعضها عن بعض . وتتمتع العلامات التجارية العالمية بحماية اكبر من العلامات التجارية غير المعروفة ، إذ تبلغ مدة الحماية المنصوص علها في الاتفاقية بسبع أعوام .

4- المؤشرات الجغرافية
Geographical Indicators

كفلت الاتفاقية الحماية للإشارات التي توضع على السلع بهدف الإشارة إلي مصدرها الجغرافي ، وبالشكل الذي يدل على نوعيتها وخصائصها ومستوي الشهرة التي تتمتع بها تلك السلع .

5- التصميمات الصناعية
Industrial Designs

توفر الاتفاقية الحماية للتصميمات الصناعية من عمليات بيع أو تصدير سلعة لها نفس التصاميم من قبل أطراف أخرى . كما نصت الاتفاقية على التقيد بأسس معاهدة واشنطن المرتبطة بحماية الشكل الخارجي للدوائر المتكاملة (Layout deign of Integrated) .

6- حماية المعلومات السرية
Protection of Undisclosed information

تنص الاتفاقية على ضرورة قيام حكومات الدول الأعضاء بحماية المعلومات السرية المرتبطة بالمصارف ، التقنية والأسرار التجارية من الممارسات التجارية غير القانونية .

ج) الانعكاسات المتوقعة لاتفاقية حماية الملكية الفكرية على الاقتصاد الليبي:

1- الأعباء والالتزامات الإضافية :

تتضمن الاتفاقية العديد من الالتزامات الإضافية تفوق إلى حد كبير الأعباء والالتزامات التي كانت تتضمنها اتفاقيات حماية حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلي الدول النامية في إطار منظمة الوايبو (WIPO) ، ولاسيما اتفاقيتي برن وباريس . لذا من المتوقع أن يترتب على تطبيق الاتفاقية ، أعباء على الدول النامية ومنها ليبيا ، وتتمثل أهم تلك الأعباء في الالتزامات بالأتي [18] :

- ارتفاع كلفة منتجات حقوق الملكية الفكرية : يكمن احد أهم الآثار السلبية المتوقعة لتطبيق الاتفاقية في ارتفاع الكلفة الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لرفع مستويات ومعايير حماية حقوق الملكية الفكرية، ولا سيما في قطاعات الأدوية والكيماويات الزراعية أو الكتب والمنتجات الثقافية وغيرها من المنتجات .

- الأعباء التشريعية : تفرض الاتفاقية أعباء تشريعية على الدول التي لا تتوفر لديها تشريعات في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية ، أو لا تتماشي تشريعاتها مع أحكام الاتفاقية . ويتطلب الأمر وضع تشريعات جديدة بما يتسق مع أحكام الاتفاقية، مع الالتزام بالأخطار عنها إلى منظمة التجارة العالمية .

- الأعباء المالية والإدارية : تتمثل الأعباء الإدارية والمالية ، في ضرورة القيام بتأهيل الأجهزة المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية ، مثل مكاتب براءات الاختراع ومكاتب التسجيل التجاري ... الخ لمواجهة الالتزامات الجديدة ، بالإضافة إلى ضرورة تأهيل وتدريب القائمين على مسائل إنفاذ أحكام الاتفاقية في تلك الأجهزة ، بما في ذلك جهات القضاء والجمارك والشرطة ... الخ ، وهذا سيُرتب على الدولة مزيداً من الأعباء المالية والإدارية والمؤسسية .

- ارتفاع كلفة التكنولوجيا : ستؤدي الاتفاقية إلى ارتفاع كلفة التكنولوجيا الوافدة من الدول المتقدمة إلي الدول النامية ومنها ليبيا ، ولاسيما إذا لجأ أصحاب الملكية الفكرية إلى المغالاة في تراخيص نقل التكنولوجيا أو التعسف في استخدام تلك الحقوق .

2- المزايا الناجحة عن تطبيق الاتفاقية :

بالرغم من الأعباء والآثار السلبية المشار إليها سابقاً ، لا يمكن تجاهل بعض المزايا التي يمكن أن تعود على الدول النامية ومنها ليبيا نتيجة تطبيق هذه الاتفاقية ومنها :

- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا : مما لاشك فيه أن ضمان حقوق الملكية الفكرية وفقاً لأسس ثابتة وبما يتسق مع المعايير الدولية سيشجع الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا المتطورة إلي ليبيا ، وهذا سيؤدي إلى زيادة الإنتاج وخلق فرص العمل ، وتطوير الأساس التكنولوجي وتطوير المنتجات الليبية بما يزيد قدرتها التنافسية .

- تشجيع الابتكار : إن توفير نظم وقواعد تضمن حقوق الملكية الفكرية والاهتمام بالبحوث والتطوير سيشجع على الابتكار ، وبالتالي تعزيز مستوي التقدم التكنولوجي على المستوي الوطني .

- حماية المستهلك من الغش التجاري : إن توفير حماية للعلامات التجارية يحمي المستهلك المحلي من عمليات الغش التجاري التي تأتي نتيجة تزوير تلك العلامات ، بل أن الحماية تمتد لتشمل الصناعة التي قد تعاني من تزوير العلامات التجارية فيها بالمكونات وقطع الغيار ، مما سيكون له مردود سلبي على تلك الصناعات.

ثالثاً : دور الدولة في التأهيل الاقتصادي لتعظيم مكاسب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

1. المنطلقات الأساسية المرتبطة بدور الدولة :

إن وضوح دور الدولة المرتبط بالحياة الاقتصادية من اجل الوصول إلي رؤية واضحة تنسجم مع خصوصيات الاقتصاد الليبي سيساعدها على الارتقاء بوظائفها لمواجهة تحديات التنمية على المستوي المحلي ، وتحقيق الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي ، وهذا يعد ضرورة موضوعية من خلال المنطلقات الأساسية التالية :

- إن هناك ضرورة استراتيجية لتأهيل الاقتصاد الوطني من أجل ضمان الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي ، وتحقيق شراكة متوازنة مع الدول الأخرى . وأن الاعتماد على التلقائية في النمو الاقتصادي لا يمكن أن يضمن مستويات التأهيل التي تتناسب مع حجم وإمكانيات الاقتصاد الليبي ، وهذا يتطلب الارتقاء النوعي بالدور الذي يجب أن تضطلع به الدولة في تكييف الاقتصاد الوطني ، وتأهيل مؤسساته الإنتاجية لهذا الغرض .

- لا يوجد اقتصاد متقدم إلا ولعبت فيه الدولة دوراً استراتيجياً على المستويين المحلي والعالمي ، بل أن دورها يتعاظم في ظل التطورات الاقتصادية العالمية المعاصرة . فقد انتقلت أهميتها من المهام المحدودة على المستوي المحلي في ظل السياسات الاقتصادية الداخلية إلي المهام خارج الحدود القطرية في دائرة التكتلات الاقتصادية باستخدام وسائل وآليات جديدة ومتنوعة ، وبذلك لا نتوقع لعملية التأهيل الجزئي أو الكلي للاقتصاد الليبي أن تتم بمعزل عن دور فعال تؤديه الدولة بأقصى درجات الكفاءة في الأداء.

- ليست هناك نمطية أحادية في طبيعة الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة في الاقتصاديات المختلفة يمكن تعميمها ، بل هناك تباين في القيام بهذا الدور بين الدول المتقدمة والنامية يختلف بالاختلاف حجم ونوعية الموارد الاقتصادية ، وطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والإقليمية ، ومستويات التقدم الاقتصادي . وهذا يعني ضرورة البحث عن الدور الذي يجب أن تمارسه الدولة بما ينسجم مع طبيعة الأوضاع السائدة من اجل القيام بإصلاحات لتأهيل اقتصادها على المستوي المحلي والإقليمي والدولي .

2. دور الدولة التأهيلي لتعظيم مكاسب الانضمام :

إن الانضمام الايجابي الذي يعظم مصلحة الاقتصاد الوطني يتطلب قيام الدولة بدور استراتيجي لتكييف الاقتصاد الوطني ، وتأهيل منظومته الاقتصادية على المستويات التالية:

أ- تأهيل الاقتصاد على المستوي المحلي :

إن تأهيل الاقتصاد الليبي على المستوي المحلي من أجل مواجهة الآثار السلبية للمنافسة الأجنبية غير العادلة يقتضي الاعتماد على الإمكانيات الذاتية أولا ، وهذا يتطلب مجموعة من الترتيبات أهمها :

- عدم التسرع في الانضمام والخروج من نفق السياسات الاقتصادية الحالية :

إن ما نلاحظه على التحولات الاقتصادية الجارية في ليبيا أنها تجري في كثير من الأحيان في ظروف تتسم بالتسرع والارتجال في غياب سياسة اقتصادية واضحة المعالم .

فالسياسات الاقتصادية تعاني من التخبط وعدم الاستقرار وسيطرة الأسلوب الفردي في مجال اتخاذ القرارات ، وليس الأسلوب المؤسسي. مما يعرض هذه السياسات للتغيرات بتغير الأفراد ، أو تقلبات أمزجة الأفراد أنفسهم الذين اتخذوا القرارات ، أو في حالات أخري كخضوع الأفراد لضغوط جماعات مصالح محلية لإصدار قرارات في اتجاه معين دون آخر . ولهذا فهناك ضرورة لتبني سياسات اقتصادية تعمل على الاستفادة من المزايا التي تتيحها الاتفاقيات الموجودة من أجل ضمان التدرج الانتقائي في الالتزام بمواعيد وترتيبات الانضمام .

- تبني إستراتيجية اقتصادية تؤدي إلى إعادة هيكلة الأوضاع الاقتصادية الداخلية تقوم علي:

- تعبئة الموارد الاقتصادية المتاحة والاعتماد بشكل أساسي على الإمكانيات الذاتية . فالاقتصاد الليبي يعتبر من أهم الاقتصاديات على المستويين الأفريقي والعربي ، وذلك لما يتوفر لديه من موارد هامة ، وإمكانيات تستدعي آليات جديدة لتعبئتها .

- رفع مستوي أداء المؤسسات الاقتصادية بما يؤدي إلي المزيد من المرونة والشفافية وبما يساعد على فعالية السياسات ووضوح القوانين والتشريعات ، وسلامة وعدالة التطبيقات والممارسات ، الأمر الذي سيضمن التقليص الدائم للآثار السلبية الناتجة عن الفساد الإداري والبيروقراطية والتي ساهمت في إخفاق الكثير من السياسات الاقتصادية في الفترة الماضية .

- تطوير فروع الأنشطة الاقتصادية التي يتميز فيها الاقتصاد الليبي بميزة نسبية. ففي القطاع الصناعي لابد من توسيع تشكيلة السلع الصناعية التي تعتمد على الموارد البترولية والغازية التي يتميز بها الاقتصاد الليبي ، بالإضافة إلي الفروع الصناعية الأخرى التي يتميز فيها الاقتصاد بميزة نسبية مرتبطة بانخفاض

تكاليف الإنتاج نتيجة لانخفاض تكاليف الطاقة الأولية بالمقارنة مع الأسواق المنافسة .

وفي القطاع الزراعي هناك العديد من المزروعات التي يمكن أن يكتسب فيها الاقتصاد ميزه نسبية تنافسية تؤهله لضمان حصته في الأسواق الخارجية ، ومن أهمها التمور والحمضيات والحبوب والخضروات ، وذلك إذا ما تم في إطار سياسة جادة تعمل على تنمية وتطوير القطاع الزراعي .

• دعم القطاع الخاص الإنتاجي وزيادة مساهمته في جهود التنمية الاقتصادية بإزالة القيود الإجرائية وروتين البيروقراطية ، وإلغاء العراقيل التمييزية الانتقائية ، وذلك بإتاحة الفرص من خلال الكفاءة والفعالية .

• الحفاظ على القطاع العام في الفروع الاستراتيجية التي ترتفع فيها كفاءته وإيجاد صيغ للمشاركة بينه وبين القطاع الخاص المحلي والأجنبي ، وتطهيره من كافة أشكال الفساد الإداري والمالي .

• تفعيل كافة أشكال الشراكة المتوازنة مع التكتلات الاقتصادية والمؤسسات الأجنبية بالتركيز على الشراكة الاستثمارية والتعاون الإنتاجي .

ب- تأهيل الاقتصاد على المستوي المغربي :

إن منطقة المغرب العربي تعد من أهم المجالات الاقتصادية لتأهيل الاقتصاديات المغاربية نتيجة للتقارب في المستويات الاقتصادية ، ولتعدد مجالات التعاون والتكامل بين أطرافه ، ولزيادة المكاسب المتوقعة وانخفاض حجم المخاطر الخارجية المحتملة بسبب تنامي الوزن التفاوضي لهذا التجمع الاقتصادي . فلقد أصبحت الضرورة ملحة للتخفيف من تكاليف التحولات الاقتصادية والإقليمية والدولية باستغلال الإمكانيات المعطلة والاستفادة من الفرص المهدورة عن طريق بناء اتحاد مغاربي فعال يقوم على تحقيق المصالح المشتركة ، وليس على العواطف والشعارات.

وتتضح أهمية هذا التجمع الحيوي الاقتصادي من خلال حجم الإمكانيات الكبيرة المتواجدة على مساحة تزيد عن 6 مليون كيلو متر مربع ، تتميز بالعديد من ثرواتها غير المستغلة وبعضها غير مكتشف ، واحتياطات نفطية تزيد عن 47 مليار برميل ، واحتياطات غازية تفوق 5000 مليار متر مكعب ، وفقاً لتقديرات عام 2002 [19] . فضلاً عن إنتاج زراعي وصناعي تتميز فيه المنطقة بميزة نسبية تنافسية هامة ، إضافة إلي سوق اقتصادية يزيد عدد مستهلكيها عن 81 مليون وعدد الأيدي العاملة بها تفوق 30 مليون عامل .

ج- تأهيل الاقتصاد على المستوي الدولي :

إن التطورات المتسارعة في العلاقات الاقتصادية الدولية تفرض علي كل دولة تريد أن تحافظ – على الأقل – على مكتسباتها الاقتصادية أو تنويعها أو الانتقال بها إلى الأمام ، أن تتبني إستراتيجية مستقبلية تحاول استباق

الأحداث واستقراء المتغيرات ومحاولة وضع صيغ ناجعة للمعالجة والمواجهة والتكيف مع تلك المعطيات المتسارعة .

ومن هنا تأتي خطط التنمية كوسيلة للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية وكمحاولة للتعامل معها في إستراتيجية قصيرة إلي متوسطة الأجل توجه بشكل أساسي لتأهيل القطاعات الاقتصادية لخدمة الأهداف التنموية طويلة الأجل .

أن خطط التنمية الاقتصادية في ليبيا لابد أن ترتكز على رؤية مستقبلية متكاملة وبعيدة المدى لتطوير الاقتصاد الليبي ، وتأهيله للاندماج في المرحلة الجديدة والتعامل مع المعطيات الاقتصادية محلياً وإقليميا ودولياً في ظل النظام الاقتصادي العالمي وسياسات التحرير التجاري .

ولعل أهم ما ينبغي وضعه من أهداف لهذه رؤية تتمثل في الأتي :

- تفعيل انضمام ليبيا لمنظمة التجارة العالمية والتكيف مع متطلباتها والانسجام مع ما تفرضه من معايير جودة وشروط اقتصادية ومالية وقانونية ، بصورة تساعد ليبيا على تعظيم الفوائد وتقليل الخسائر والاستفادة من الفرص المتاحة .

- تنشيط دور القطاع الخاص وحفزه لزيادة حصته في الاقتصاد الوطني من خلال برامج خصخصة مدروسة وذات جدوى ، مع تقديم أولوية (النوع) على (الكم) في مجال القطاع العام ، وخروجه تماماً من القطاعات الإنتاجية ذات الطابع التجاري.

- تفعيل دور المواطن الليبي في القوة العاملة ، والعمل على تأهيله وتدريبه من خلال خلق معادلة توفق بين مخروجات العملية التعليمية في المدارس والمعاهد والجامعات، وبين ما يحتاجه سوق العمل من تخصصات ومهارات مع تغليب العمالة الوطنية . بالإضافة إلي ضرورة تشجيع الخرجين لاكتساب المهارات المطلوبة بدرجة أكبر في القطاع الخاص ، لاسيما أن القطاع العام لم يعد المصدر الرئيسي للتوظف ، كذلك إعادة تدريب الأفراد وذوي المهارات المتدنية ودعمهم من أجل الرفع من كفاءتهم الإنتاجية.

- جذب الاستثمار الأجنبي وأهميته بالنسبة للاقتصاد الليبي لا تنحصر في كونه وسيلة لرفع مستوي النمو الاقتصادي ، وإنما ينظر إليه كعامل هام وسيلة لزيادة درجة الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي. وتتوفر دلائل متزايدة على أن الاستثمارات الأجنبية توفر الكفاءة التنظيمية والخبرات الإدارية والتسويقية والتقنية المتطورة.

ومع صعوبة لحاق الاقتصادي الليبي بركب التطورات الصناعية التي نشاهدها في عدد من الدول مثل دول شرق آسيا ، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أفضل وسيلة للحصول على رؤوس أموال مدعمة بالأساليب الإدارية الحديثة والتقنية ، إلا أن هذا الأمر يتطلب عدداً من الإجراءات أهمها ما يلي [20] :

- تخفيف القيود الإجرائية .
- تحرير الأسواق .

• إزالة العديد من المعوقات الرقابية والتنظيمية التي تحد من انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر .

رابعاً : الخاتمة والتوصيات

رغم حجم الموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد الليبي فهو يتصف بمجموعة من الخصائص المعيقة للانضمام كونه اقتصاد ريعي واقتصاد نمت فيه البيروقراطية، وهذا الوضع بواقعة وسياساته يظهر حجم الآثار السلبية المتوقعة التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الليبي في حالة التسرع في ترتيبات الانضمام ، والاعتماد على عفوية التحويلات في تحقيق مكاسب اقتصادية ، دون انتهاج إستراتيجية واضحة المعالم محدودة الأهداف . وهذا لا يتأت إلا بقيام الدولة بوضع خطة إستراتيجية بعيدة المدى وفق رؤية إستراتيجية من أجل ضمان المكانة الاقتصادية التي تثمن الموارد الاقتصادية المتاحة ، وتعظم مكاسب الانضمام ، وتحقيق اندماجاً ايجابياً في المنظومة الاقتصادية العالمية .

وفي هذا السياق ينبغي على الدولة ومن خلال أجهزتها ومؤسساتها تبني إصلاحات اقتصادية تتمحور أساسا حول الأتي :

1- دعم سياسة التنويع الاقتصادي ، وتوجهها نحو الصناعات التقنية وذات القيمة المضافة العالية ، وقد يكون من الأنسب أن تتجه سياسة التنويع إلى مجالات بهذه الخصائص مثل الخدمات المالية والمصرفية والاتصالات والنقل، وتجارة الجملة والتجزئة وتجارة العبور والسياحة ، وبرامج الحاسب الآلي ، هذا بالإضافة إلى الصناعات البتروكيماوية ومشتقات النفط ذات المزايا العالية . وأن الطريق نحو التنويع الاقتصادي طريق صعب وطويل ، ولكنه ليس مستحيلاً، وأن تحقيق هذا الهدف يتطلب من الدولة تهيئة المناخ الملائم ، وذلك من خلال تطوير النظام التعليمي والبرامج التدريبية العامة والمتخصصة لكافة الفئات والمستويات ، ومن خلال تشجيع المدخرات الخاصة ، وإيجاد قنوات فعالة لاستثمارها من قبل القطاع الخاص المحلي.

2- تشجيع ودعم الصناعات التي يمكن أن تحقق وفورات في الإنتاج وتهيئتها للمنافسة الخارجية . ويكون الدعم بطرق تتوافق مع قواعد المنظمة مثل دعم الإبحاث العلمية المرتبطة بتطوير هذه الصناعات ، بالإضافة إلى ذلك فإنه في حالة كون الصناعات وليدة وذات قيمة مضافة عالية فهناك إمكانية التدخل المباشر من قبل الدولة لحمايتها خلال فترة معينة وفق حدود تسمح بها المنظمة.

3- التأكد من عدم اتخاذ إجراءات حمائية تعزل السوق المحلية عن السوق العالمية، وذلك من خلال الإقلاع عن القيود غير الجمركية والاعتماد على التعريفة الجمركية والدعم المحدود للصناعات التصديرية.

4- التخفيف من الأعباء التي تتكبدها الدولة دعماً للمنشآت الخاسرة ، وتكريس مواردها لدعم قطاعات التعليم والبحث

العلمي والصحة والاهتمام بالبنية التحتية والمنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الإستراتيجية.

5- إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص مع فسح المجال أمام المبادرات الخاصة ، عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي .

الهوامش والمراجع :

1. د. صالح صالحي ، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير** ، عدد 1 ، 2002 ، ص 46 .

2. د. احمد الضو النعيم ، الجات من البداية إلى جولة الاوجواي وولادة منظمة التجارة العالمية ، ندوة الاقتصاد القطري في ظل منظمة التجارة العالمية ، الدوحة في 20 -21 / فبراير 1999 ، غرفة تجارة وصناعة قطر ، ص 77 .

3. يمكن الرجوع في ذلك إلى :
أ- د . غازي صالح الطائي ، احمد إبراهيم منصور ، منظمة التجارة العالمية وأثارها الاقتصادية في الدول النامية ، **أفاق اقتصادية** ، العدد 97 ، 2004 ، ص 64 .
ب- د. عادل المهدي ، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، كلية التجارة ، جامعة حلون ، 2003 ، ص 186 .

4. يمكن الرجوع في ذلك إلي :
أ- د. احمد الضو النعيم ، الجات من البداية إلي جولة الاورجوي وولادة منظمة التجارة العالمية ، مرجع سبق ذكره ، ص42 .
ب- جمال الدين زروق ، واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية** ، المجلد الأول، العدد الأول ، ديسمبر 1998 ، ص 24 .
ج- د. علي إبراهيم ، منظمة التجارة العالمية ، دار النهضة العربية ، 1997 ، ص 24 .

5. د. مصطفي سلامة حسين ، تسوية نزاعات التجارة العالمية ، **المال والصناعة** ، العدد الثاني والعشرون ، 2004 ، ص 22.

6. د. السيد عبدالمنعم المراكبي ، التجارة الدولية وسيادة الدولة ، دار النهضة العربية القاهرة ، 2005 ، ص 207 .

7. مجلس التخطيط العام ، إدارة الخطط والبرامج، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 – 2000 ، ديسمبر 2001 ، ص 8 .

8. د. عيسي حمد الفارسي ، اقتصاديات دول اتحاد المغرب العربي في ظل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، **المؤتمر العلمي الثالث حول الموقع التنافسي للتكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة وأثرها على الاقتصاد الأردني** ، جامعة اربد الأهلية، المملكة الأردنية ، 14 – 16 / مايو 2002 .

9. د. عيسي حمد الفارسي ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي 1976 – 2001 ، **مجلة البحوث الاقتصادية** ، المجلد السادس عشر ، العدد الأول، 2005، ص139 .

10. د. عيسي حمد الفارسي ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص141 .

11. د. صالح الصالحي ، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره ، ص 54 .

12. د. إبراهيم العيسوي ، ألغات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ، مركز الدراسات والوحدة العربية .

13. الهيئة القومية للبحث العلمي ، الأسس العامة لإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي ، دراسة غير منشورة ، الصيف 1992 ، ص 34 .

14. يمكن الرجوع في ذلك إلى :
أ- يرنارد وبراجا ، وآخرون ، اتفاقية الخدمات والدولة العربية ، **ندوة اتفاقية الجات وأثراها على البلاد العربية** ، صندوق النقد العربي ، الكويت 17 - 18 يناير1995 .
ب- د. محمد صفوت قابل ، اتفاقية تحرير الخدمات المالية ، **المال والصناعة**، العدد العشرون ، 2002 ، ص 230.

15. د. أحمد منير نجار ، أثار اتفاقية منظمة التجارة العالمية على القطاع الصناعي في دولة الكويت : الواقع والتحديات المستقبلية ، **عالم الفكر** ، العدد 3 ، المجلد 31 ، يناير - مارس ، 2003 ، ص 129.

16. يمكن الرجوع في ذلك إلى :

أ- يرنارد وبراجا ، وآخرون ، اتفاقية الخدمات والدولة العربية ، **ندوة اتفاقية الجات وأثراها على البلاد العربية** ، صندوق النقد العربي ، الكويت 17-18 يناير 1995 .

ب- د. محمد صفوت قابل ، اتفاقية تحرير الخدمات المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص 230.

ج- د. لورونس كلاين ، منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية ، الطبعة الأولي ، 1999 ، ص 20.

17. يمكن الرجوع في ذلك إلى :

أ- إبراهيم محمد الفار ، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 178 .

ب- الأمانة العامة للغرف العربية ، الانعكاسات المحتملة لاتفاقية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة الواردة في اتفاقية الجات ، **أوراق اقتصادية** ، العدد 10 ، أغسطس ، 1994، ص 193 .

18. سمير اللقماني ، منظمة التجارة العالمية أثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية ، دائرة المكتبة الوطنية ، الرياض ، الطبعة الأولي، 2004 ، ص 94 .

19. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2003 ، ص 207 .

20. سمير اللقماني ، مرجع سبق ذكره ،ص 94 .

ملحق رقم (1)

جدول رقم (2) التركيب السلعي للصادرات الليبية حسب أقسام السلع خلال الفترة 1994 – 2004

السنوات / أقسام السلع	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
مواد غذائية وحيوانات حية	53 .0	35 .2	15 .2	23 .9	31 .2	34 .1	11 .9	0 .67	4 .8	3.2	2 .5
مشروبات وتبغ	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	10 .6	29 .2	8 .0	7 .3	11 .2	15 .1	3 .1	3 .0	0 .9	0 .3	2.1
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	9040 .3	8562 .6	9492 .6	8585 .1	5489 .8	7523 .4	9768 .7	8549 .0	7737 .5	10898 .5	15385 .1
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مواد كيماوية	237 .8	389 .2	253 .3	295 .2	249 .7	211 .8	373 .0	289 .6	164 .2	478 .5	517 .7
مصنوعات صنعت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها	320 .4	243 .9	121 .4	142 .8	136 .3	153 .0	59 .9	123 .2	106 .0	108 .0	56 .1
آلات ومعدات نقل	12 .8	13 .0	0 .3	3 .4	7 .2	1 .3	–	–	–	–	6 .8
مصنوعات مختلفة	41 .1	28 .8	4 .1	0 .2	2 .3	1 .5	0 .8	2 .0	0 .1	–	–
سلع غير مصنفة على أساس النوع	–	–	–	–	–	–	–	–	2 .0	–	–
المجموع	**9716 .0**	**9301 .9**	**9894 .9**	**9057 .9**	**5927 .7**	**7940 .2**	**10217 .4**	**8967 .4**	**8015 .5**	**11487 .6**	**15969 .4**

المصدر : مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 46 ، الربع الأول ، 2006 .

ملحق رقم (2)

جدول رقم (3) التوزيع النسبي للصادرات الليبية حسب أقسام السلع خلال الفترة 1994 – 2004

السنوات / أقسام السلع	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
مواد غذائية وحيوانات حية	0 .55	0.37	0.15	0.26	0.53	0.43	0.12	0.007	0.05	0.02	0.02
مشروبات وتبغ	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	0 .110	0 .31	0 .08	0 .080	0 .190	0 .190	0 .030	0 .033	0 .011	0 .003	0 .007
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	93 .1	92 .1	95 .9	94 .8	92 .6	94 .8	95 .6	95 .3	96 .6	94 .9	96 .3
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مواد كيماوية	2 .5	4 .2	2 .6	3 .2	4 .2	2 .7	3 .7	3 .2	2 .0	4 .2	3 .2
مصنوعات صنعت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها	3 .3	2 .6	1 .3	1 .5	2 .3	1 .9	0 .6	1 .4	1 .3	0 .9	0 .4
آلات ومعدات نقل	0 .130	0 .120	0 .003	0 .300	0 .130	0 .02	-	-	-	-	0 .04
مصنوعات مختلفة	0 .40	0 .30	0 .04	0 .002	0 .004	0 .020	0 .008	0 .030	0 .002	-	-
سلع غير مصنفة على أساس النوع	-	-	-	-	-	-	-	-	0 .020	-	-
المجمـــــوع	**0 .100**	**0 .100**	**0 .100**	**0 .100**	**0 .100**	**0 .100**	**0 .100**	**0 .100**	**0 .100**	**0 .100**	**0 .100**

المصدر : مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 46 ، الربع الأول ، 2006 .

ملحق رقم (3)

جدول رقم (4) التركيب السلعي للواردات الليبية حسب أقسام السلع خلال الفترة 1994 – 2004

السنوات / أقسام السلع	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
مواد غذائية وحيوانات حية	788.0	1125.6	941.7	1121.9	1194.7	611.1	752.8	758.1	661.5	581.1	888.4
مشروبات وتبغ	18.1	10.4	18.0	41.4	117.1	42.5	12.1	15.3	17.2	6.7	11.6
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	67.9	130.2	93.2	74.4	110.9	99.4	95.5	95.8	94.0	59.9	90.5
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	38.3	40.7	21.3	13.4	13.7	19.8	9.4	4.6	56.4	29.6	43.2
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	108.2	122.1	98.2	100.7	160.5	124.4	139.3	83.8	41.7	136.5	119.9
مواد كيماوية	381.2	403.0	402.6	418.9	405.0	334.0	267.3	285.8	372.0	228.2	256.1
مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها	1139.9	1074.5	1197.2	1129.0	1138.8	904.0	605.8	704.1	869.6	907.5	1261.3
آلات ومعدات نقل	1648.5	1583.2	1897.5	2017.0	1829.9	1596.6	1534.5	1872.7	1891.6	2083.6	3033.5
مصنوعات مختلفة	424.8	480.1	598.3	660.0	519.3	427.0	323.5	600.3	393.6	309.9	618.8
سلع غير مصنفة على أساس النوع	22.8	20.2	26.2	29.1	12.6	–	–	–	1.7	–	–
المجموع	**4637.7**	**4990.0**	**5294.2**	**5605.8**	**5502.5**	**4158.8**	**3740.2**	**4420.5**	**4399.3**	**4343.0**	**6323.3**

المصدر : مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 46 ، الربع الأول ، 2006 .